التعويضات المدفوعة

شهـدت التعويضـات المدفـوعة من قبل مُؤسسات التأمين سنة 2010 إستقرارا بالنسبة لسنة 2009 حيث بلغت 599,7 م.د مقابل 600,3م.د مسجّلة بذلك بقاءها مرتفعة في المستوى الذي بلغته في السنة السابقة بتطوّرها بنسبة 18,7% مقابل 9,6 % سنة 2008 حيث بلغت 600,3 م.د مقابل 505,7 م.د سنة 2008 وإستقرار في حـدود 461,3 م.د سنتي 2006-2007.

هذا وقد سجّلت التعويضات المدفوعة نموّا سنويّا خـلال الفترة 2006-2010 بمعـدّل 7,1% (ملحق عـدد 8).

ورغم هذا التطوّر الإجمالي الظاهر مقارنة بالسنة السابقة، فإنّ النسق كان متباينا من صنف إلى آخر حيث :

- سجّلت التعويضات الناتجة عن التأمين على الحياة وتكوين الأموال إرتفاعا بنسبة 4,2 % مقابل إنخفاضها بنسبة 2,2 % سنة 2009 وإرتفـاعها بنسبة 29,8 % سنـة 2008 و18,6% سنة 2007.

- و في المقابل سجّلت التعويضات المدفوعة بعنوان التأمين على غير الحياة تقلّصا طفيفا بنسبة 0,3% مقابل نموّها الهام بنسبة 20,1% سنة 2009 و8,5% سنة 2008.

تطـوّر التعويضات المدفوعة (م.د)

	2009	2010	نسبة التطور (%)
التأمين على الحياة وتكوين الأموال	30,7	32	4,2
التأمين على غير الحياة	569,6	567,7	-0,3
- تأمين السيارات	279,5	336,5	20,4
- التأمين الجماعي على المرض	123,9	128,9	4
- تأمين النقل	32,1	30,9	-3,7
- التأمين من الحريق والأخطار المختلفة	102,1	64,4	-36,9
- تأمين الصادرات والقروض	4,2	-8,1	-292,9
- التأمين ضدّ البرد وهلاك الماشية	17,4	4,2	-75,9
- حوادث الشغل (*)	4,3	4,1	-4,7
العمليات المقبولة	6,1	6,8	11,5
تعويضات مؤسسات التأمين	600,3	599,7	-0,1
تعويضات مؤسسة الإعادة التونسية	22,1	66,3	200
التعويضات الجملية للقطاع	622,4	666	7

وتتوزع التعويضات المدفوعة سنة 2010 بنسبة 5,3 % بعنـوان التأمين على الحياة و94,7 % بعنوان التأمين على غير الحياة.

وتتّسم التعويضات المتعلقة بتأمين النقل والحريق والأخطار المختلفة بعدم الإنتظام نظرا لما يعتري هذه الأصناف من حصول أضرار متفاوتة الخطورة من سنة إلى أخرى. فقد سجل الصنف الأول إنخفاضا سنة 2010 بلغ 3,7 % مقابل إرتفاع بنسبة 122,9 % سنة 2009 و82,3 % سنة 2008. علما وأنّ تعويضات الفرع قد شهدت تراجعا خلال سنتي 2006 و2007 على التوالي بنسبة 22,5 % و65,8 % وذلك بعد الإرتفاع الذي سجلته سنة 2005 والذي بلـغ 238,6 %.

أمّا التعويضات بعنوان التأمين من الحريق والأخطار المختلفة فقد شهدت إنخفاضا بنسبة 36,9% سنة 2010 مقابل إرتفاع بنسبة 101,8% سنة 2009 و60,1 % سنة 2008 ومقابل إنخفاض بنسبة 16 % سنة 2007 وذلك على إثر إرتفاع حجمها بالنسبة لصنف التأمين من الحريق من 17,1 م.د سنة 2007 إلى 28,8 م.د سنة 2008 و 77,9 م.د سنة 2009 ثمّ تراجعه إلى 28,6م.د سنة 2010.

كما تميّز تطوّر التعويضات المسدّدة بعنوان العمليات المقبولة بالتأرجح بين الإنخفاض سنة 2005 بنسبة 15 % ثمّ الإرتفاع سنة 2006 بنسبة 23,5 % والإنخفاض من جديد سنتي 2007-2008 على التوالي بـ 11,9% و10,8% ثمّ الإرتفاع سنتي 2009 و2010 بنسبة 84,4 % و11,5%.

وتميّزت التعويضات بعنوان تأمين السيارات بإرتفاع ملحوظ سنة 2010 بلغ 20,4 % (مقابل 5,1 % سنة 2009 و1,1 % سنة 2008).

وبالتوازي، فقد شهدت أصناف التأمين الأخرى إنخفاضا على مستوى التعويضات مثل التأمين ضدّ البرد وهلاك الماشية بنسبة 75,9% سنة 2010 مقابل إرتفاع بنسبة 286,7% سنة 2009 و55,2% سنة 2008 .

هذا وتمثّل التعويضات المدفوعة بعنوان صنف تأمين السيارات لوحده 56,1% من مجموع التعويضات (مقابل 46,6 % سنة 2009) وبعنوان فرع التأمين الجماعي على المرض 21,5% وبعنوان فرع التأمين من الحريق والأخطار المختلفة نسبة 10,7%(مقابل 17 % سنة 2009).

التأمين على غير الحياة :

توافق المبالغ المدفوعة بعنوان السنة المحاسبية بجميع أنواعها التي تم دفعها إلى المؤمن لهم بعنوان التعويضات (تعويض، جرايات عمرية أو وقتية) وكذلك النفقات الداخلية والخارجية للتصرف في التعويضات التي تمّ إنفاقها في هذا النشاط، ويتمّ طرح المبالغ المسترجعة بعنوان الدعاوى والإنقاذ من هذا البند.

التأمين على الحياة وتكوين الأموال:

تتضمن أعباء التعويضات في قائمة النتائج الفنية للتأمين على الحياة وتكوين الأموال المبالغ المدفوعة بعنوان السنة المحاسبية وتغير مدخرات التعويضات تحت التسوية. وتوافق المبالغ المدفوعة بعنوان السنة المحاسبية الخدمات بجميع أنواعها التي تم دفعها إلى المؤمن لهم بعنوان تعويضات وإشتراء العقود وحلول الأجل والجرايات المستحقة وكذلك النفقات الداخلية والخارجية للتصرف في التعويضات التي تم إنفاقها في هذا النشاط.

نسبة التعويضات المسددة من رقم المعاملات (م.د)

	2008	2009	نسبة التطور 09/08 (%)	2010	نسبة التطور 10/09 (%)
التعويضات صافية من الرجوع (1)	505,7	600,3	18,7	599,7	-0,1
رقم المعاملات (2)	961,9	1026	6,7	1120,3	9,2
نسبة التعويضات من رقم المعاملات =(1)/ (2)	%52,6	%58,5	%0	%53,5	-8,5

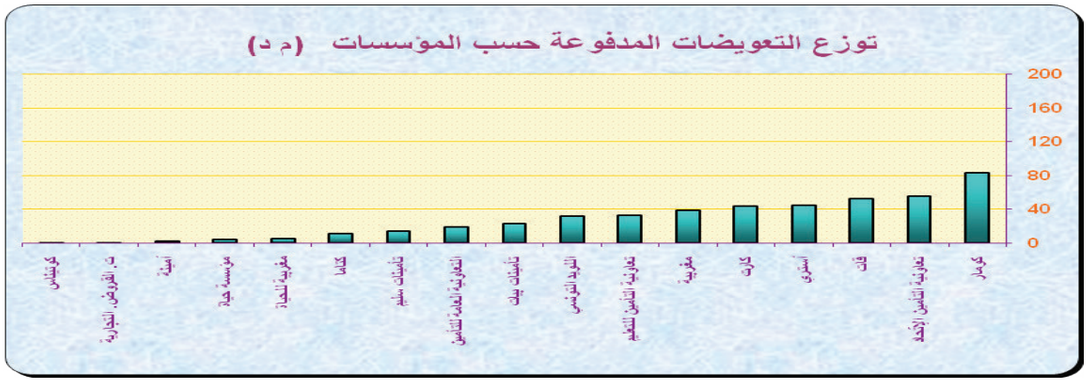

المُدخـرات الفنيـة

سجّل حجم المدخرات الفنية المكونة في نهاية سنة 2010 تطوّرا بنسبة 11,3 % مقابل 12,3% سنة 2009 و9 % سنة 2008 حيث بلغت 2294,3م.د مقابل 2062,2 م.د سنة 2009 و1837 م.د سنة 2008.

وشهدت هذه المدّخرات تطوّرا سنويا بمعدّل 11,9% خلال الفترة 2006–2010 (ملحق عدد9).

تطوّر المدّخرات الفنّية (م.د)

	2009	2010	نسبة التطور %
* مدخرات التأمين على الحياة وتكوين الأموال	403,8	513,2	27,1
* مدخرات التأمين على غيرالحياة منها:	1658,4	1781,1	7,4
- مدخرات التعويضات تحت التسوية	1331	1404,6	5,5
- مدخرات الأقساط غير المكتسبة	257,8	284,9	10,5
- مدخرات أخرى (*)	69,6	91,6	31,6
المجمـــوع	2062,2	2294,3	11,3

وتتوزع المدخرات الفنية بنسبة 77,6 % بعنوان التأمين على غير الحياة و22,4 % بعنوان التأمين على الحياة وتكوين الأموال.

وتبلغ مدخرات التعويضات تحت التسوية في التأمين على غير الحياة 1404,6 م.د سنة 2010 أي حوالي 61,2 % من مجموع المدخرات. أما مدخرات الأقساط غير المكتسبة فتبلغ حوالي 284,9 م.د أي ما يعادل 12,4 %.

وتتكون المدخرات الأخرى والتي تبلغ 91,6م.د من المدخرات الحسابية للجرايات ومدخرات الأقساط السارية ومدخرات التعديل. وتمثل هذه المدخرات حوالي 4 % من مجموع المدخرات.

وتستقطب المدخرات الفنية لفرع تأمين السيارات لوحده نسبة 57 % من مجموع المدخرات الفنية لسنة 2010 منها 84,5 % بعنوان مدخرات التعويضات تحت التسوية.

ويرجع ذلك إلى وزن هذا الفرع في سوق التأمين (46,2 %) وكذلك إلى طول الآجال وإجراءات تعويض الأضرار خاصة منها البدنية التي عادة ما تُؤدّي إلى التّقاضي وذلك بالرغم من دخول القانون الجديد حيّز التطبيق منذ سنة 2006 والذي يرمي أساسا إلى تغيير هذا التوجّه.

أما المدخرات المكونة في فرع التأمين من الحريق والأخطار المختلفة فتبلغ 290,1 م.د وتمثل 12,6 % من مجموع المدخرات .

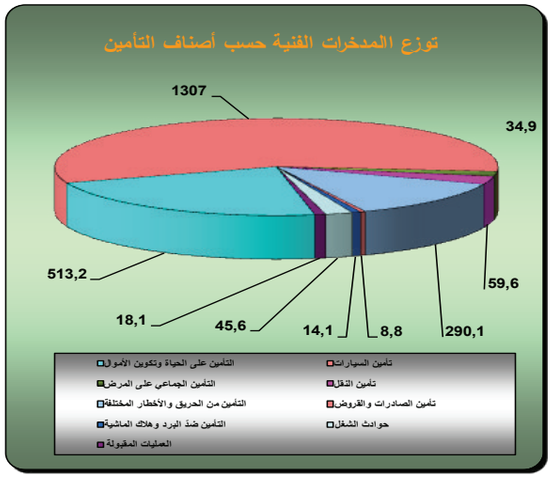

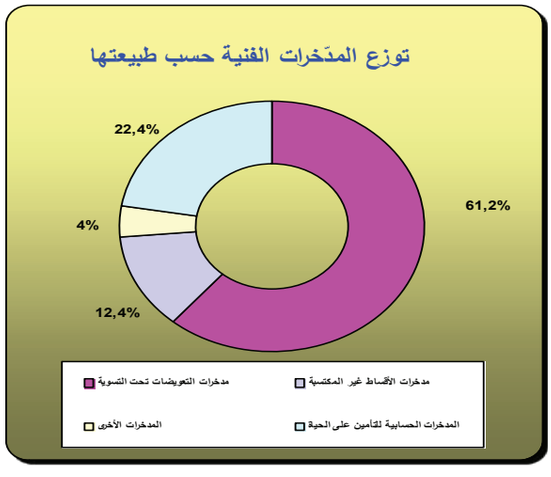

الأعبـاء الفنيـة

إرتفع نسق نموّ الأعباء الفنيّة سنـة 2010 حيث تطوّرت بنسبة 18,3% مقابل 7,8 % سنة 2009 و 7,7 % سنة 2008 و13,2 % سنة 2007 .

وبلغ مجموع الأعباء الفنية حوالي 269,3م.د مقابل 227,6 م.د سنة 2009 و211 م.د سنة 2008 و195,7 م.د سنة 2007 ويمثّل بذلك نسبة 24 % من رقم معاملات مؤسسات التأمين سنة 2010 مقابل 22,2 % سنة 2009 و 21,9 % سنـــة 2008 (ملحـــق عدد 10).

وشهدت هذه الأعباء معدّل نمو سنوي يقدّر يعادل 12,2 % خلال الفترة 2006-2010 أي بنسق تطوّر يفوق رقم معاملات مؤسسات التأمين خلال نفس الفترة والذي ناهز 9,5 %.

وتمثّل نفقات الإدارة والتصرف نسبة 57,3% من المبلغ الجملي للأعباء الفنية لسنة 2010 مقابل 54% سنة 2009 و53,7 % سنة 2008.

وتتكوّن الأعباء الفنية من نفقات الإقتناء ومن نفقات الإدارة والتصرف :

- **نفقات الإقتناء** التي توافق النفقات الداخلية والخارجية الناجمة عن إبرام عقود التأمين. وتتضمّن في الآن نفسه النفقات المدرجة مباشرة مثل عمولات الإقتناء ونفقات فتح الملفات أو قبول عقود التأمين في المحفظة والنفقات المدرجة بصفة غير مباشرة مثل نفقات الإشهار والنفقات الإدارية المرتبطة بمعالجة المطالب وإعداد العقود. وتتضمّن بالخصوص نفقات الأعوان وحصّة الكراء وإستهلاكات المنقولات والمعدّات التي يقع إنفاقها في نطاق هذا النشاط (إعداد العقود، الإشهار، التسويق) وعمولات الإقتناء ونفقات الشبكات التجارية.

- نفقات الإدارة والتصرف وتتكوّن من :

- نفقات التصرف في التعويضات التي تتضمن بالخصوص نفقات الخدمات المسداة أو المعروضة لفائدتها والعمولات المدفوعة بعنوان التصرف في التعويضات ونفقات النزاعات المرتبطة بالتعويضات.

تطـور الأعبـاء الفنيـة (م.د)

	2009	2010	نسبة التطور %
نفقات الاقتناء :	101,8	111,5	9,5
- عمولات الاقتناء	55,8	59,6	6,8
- أعباء الاقتناء الأخرى	46	51,9	12,8
% رقم المعاملات	9,9	10,0	0,3
نفقات الإدارة والتصرف :	122,8	154,3	25,7
- نفقات التصرف في التعويضات	33,5	42,1	25,7
- نفقات الإدارة	65,1	79,4	22
- الأعباء الفنية الأخرى	24,2	32,8	35,5
% رقم المعاملات	12,0	13,8	15,1
أعباء التوظيفات لصنف التأمين على الحياة	3	3,5	16,7
مجموع الأعباء	227,6	269,3	18,3
% رقم المعاملات	22,2	24,0	8,4

- **نفقات الإدارة** التي تتضمن عمولات تمثيل المؤمنين والتصرف والتحصيل ونفقات المصالح المكلفة بحلول أجل العقود ومراقبة المحفظة وعمليات إعادة التأمين المقبولة والمسندة وكذلك نفقات النزاعات المرتبطة بأقساط التأمين.

- **الأعباء الفنية الأخرى** وهي الأعباء التي لا يمكن توزيعها بصفة مباشرة ولا بتطبيق مفتاح توزيع على إحدى الوجهات التي حددها المخطط المحاسبي.

- **أعباء التوظيفات:** تتضمن بالخصوص نفقات مصالح التصرف في التوظيفات بما في ذلك الأتعاب والعمولات ومعاليم السمسرة المدفوعة. ولا تمثل أعباء التوظيفات جزء من قائمة النتائج الفنية إلا بالنسبة لصنف التأمين على الحياة وتكوين الأموال.

وقد تواصل إرتفاع مبلغ تكاليف الإدارة والتصرف خلال سنة 2010 بنسبة هامة فاقت 25,7 % مقابل 8,3 % سنـة 2009 و 4,6% سنة 2008.

أما نفقات الإقتناء فهي تمثّل 41,4 % من المبلغ الجملي للأعباء الفنية وقد تطوّرت بـحوالي 9,5% سنة 2010 مقابل 6,7% سنة 2009 و11,1% سنة 2008. وهي تتكوّن من عمولات الاقتناء ونفقات الشبكات التجارية والمصالح المكلفة بإعداد العقود وبالإشهار والتسويق.

وتمثل أعباء التوظيفات لصنف التأمين على الحياة وتكوين الأموال ما يعادل 2,2 % من رقم معاملات هذا الصنف و7,9% من المبلغ الجملي لأعباء الفرع حيث أنها تعتبر جزء من قائمة النتائج بالنسبة لأصناف التأمين على غير الحياة.

النتـائج الفنيـة

سجلت مؤسّسات التأمين سنة 2010 فائضا فنيا بلغ 102,2 م.د مقابل 128,9 م.د سنة 2009 و135,1 م.د سنة 2008 و80,3 م.د سنة 2007 و17,3 م.د سنة 2006 و11,7 م.د سنة 2005 وعجز فني في حدود 25,3 م.د سنة 2004 (ملحق عـدد11).

وبالتالي، فقد تميّزت سنة 2010 بإنخفاض هام على مستوى النتيجة الفنية ناهز 20,7 % مقارنة بالسنة السابقة وذلك بالرغم من التحسّن الواضح المسجل منذ سنة 2007 والذي يرجع بالخصوص إلى التطوّر الإيجابي للنتيجة الفنية لأغلب مؤسسات التأمين. ويفسّر هذا التراجع خلال سنة 2010 أساسا بـــ:

- إنخفاض النتيجة الفنية الجملية بعنوان أصناف التأمين على غير الحياة من 119,5 م.د سنة 2009 إلى 89,6 م.د سنة 2010 وذلك نظرا للإنخفاض الهـــام للنتيجة الفنية لصنف تأمين السيارات من 60,4 م.د سنـــة 2009 إلى 42,5 م.د سنة 2010.

تطـوّر النتـائج الفنيّة (م.د)

	2009	2010	نسبة التطور (%)
التأمين على الحياة وتكوين الأموال	9,4	12,6	34
التأمين على غير الحياة	119,5	89,6	-25
* تأمين السيارات	60,4	42,5	-29,6
* التأمين الجماعي على المرض	4,8	-3,9	-181,3
* تأمين النقل	12,6	11,6	-7,9
* التأمين من الحريق والأخطار المختلفة	46,5	41,1	-11,6
* تأمين الصادرات والقروض	-0,2	-5,0	-150
* التأمين ضدّ البرد وهلاك الماشية	-0,8	-0,5	37,5
*حوادث الشغل (*)	-4,8	-0,2	95,8
*العمليات المقبولة	1,0	-0,5	-150
المجموع	128,9	102,2	-20,7

(*): أحيل هذا الفرع إلى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي سنة 1995

كما سجّلت النتيجة الفنية لصنف تأمين النقل تراجعا بنسبة 7,9 % حيث بلغت 11,6 م.د سنة 2010 مقابل 12,6م.د سنة 2009 و18,1 م.د سنة 2008 وذلك بعد الإستقرار الذّي ميّزه سنتي 2007-2006 حيث بلغ الفائض الفني 17,3 م.د مقابل 9,1 م.د سنة 2005.

وعلى مستوى صنف التأمين من الحريق والأخطار المختلفة فقد عرف الفائض تراجعا من 50,1 م.د سنة 2008 إلى 46,3 م.د سنة 2009 ثمّ إلى 41,1 م.د سنة 2010.

أمّا على مستوى صنف التأمين الجماعي على المرض فقد سجّل من جديد عجزا فنيّا بلغ 3,9 م.د بعد فائض فني في السنة السابقة في حدود 4,8 م.د مقابل عجز فني مستمر منذ أكثر من عشر سنوات.

هذا وتواصل العجز الفني لصنف التأمين ضدّ البرد وهلاك الماشية خلال سنة 2010 حيث بلغ 0,5 م.د مقابل 0,8 م.د سنة 2009 و0,5م.د سنة 2008 و0,1 م.د سنة 2007.

وتميّزت النتائج الفنية لصنف تأمين الصادرات والقروض بالتأرجح بين عجز بـ0,1 م.د سنة 2005 وفائض بـ 0,2 م.د سنـــة 2006 وعجـز بـ 0,2 م.د سنة 2007 ثمّ فائض بـ0,3 م.د سنة 2008 فعجز في حـدود 0,2 م.د سنـــة 2009 و0,5 م.د سنة 2010.

وعلـــى مستوى العمليـــات المقبولة فبعد أن تواصل تحسّن النتيجة الفنية خلال السنوات 2009-2008-2007 حيث بلغ الفائض على التوالي 0,4م.د سنة 2007 و0,3 م.د سنة 2008 و1 م.د سنة 2009. وذلـــك بعد عجـــز في حدود 0,6 م.د سنة 2006 سجّلت سنة 2010 من جديد عجزا بلغ 0,5م.د.

أما النتائج الفنية المسجّلة بعنوان نشاط التأمين على الحيـاة وتكوين الأموال، فقد عرفت إرتفاعا هاما بنسبـة 34 % وبلغت 12,6 م.د لتقارب بـذلك المستـوى الذي بلغتـه خـلال السنـوات 2006-2007-2008 وذلك بعـد إنخفاضـها سنة 2009 إلى 9,4 م.د.

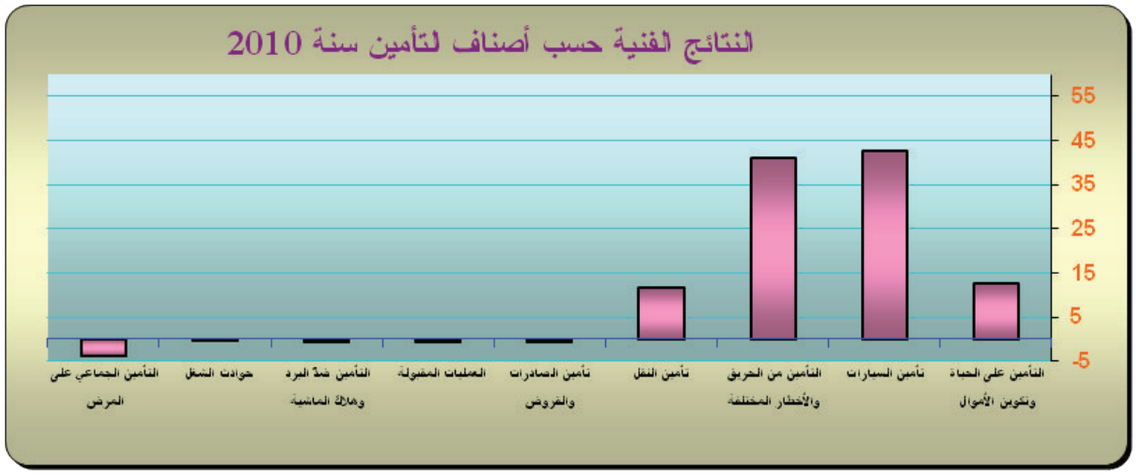

النشـاط المالي للقطـاع

وأهمّ مؤشـرات السـلامة الماليـة

النتـائج الصافيـة :

سجلت النتائج الصافية لمؤسسات التأمين تراجعا بنسبة 14,6 % سنة 2010 حيث بلغ الفائض 108م.د مقابل 126,5 م.د سنة 2009 و 120,4م.د سنة 2008 و68,7 م.د سنـــة 2007 و19,8 م.د سنة 2006 و8 م.د سنـة 2005 وعجز في حدود 29,9م.د سنة 2004.

ويعود هذا التحسّن بالأساس إلى الفائض المـالي الذي بلغ 113,4 م.د سنة 2010 مقابل 86,8 م.د سنة 2009 و76,9 م.د سنـــة 2008 (ملحـــق عدد 6-1).

الأمـوال الذاتيـة :

بلغت الأموال الذاتية لمؤسسات التأمين بإعتبار النتائج المؤجّلة وبدون إحتساب النتائج الصافية بعنوان السنة حوالي 574,2 م.د مقابل 462,3 م.د سنة 2009 و357,5 م.د سنة 2008 و169 م.د سنة 2007 و165,2 م.د سنة 2006، مسجلة بذلك إرتفاعا هاما بنسبة 24,2 % مقارنة بالسنة السابقة (ملحق عدد 12).

تطور الأموال الذاتية (م.د)

	2009	2010	نسبة التطور(%)
رأس المال	238,1	241,4	1,4
المال المشترك	27,4	33	20,4
الإحتياطي والأموال الذاتية الأخرى	292,3	329,5	12,7
الأرباح المؤجّلة	10,6	50,6	377,4
خسائر مؤجلة	-106,1	-80,3	24,3
مجموع الأموال الذاتية	462,3	574,2	24,2

ويعود التطور المسجّل على مستوى الأموال الذاتيّة أساسا إلى:

التراجع الملحوظ لمبلغ الخسائر المؤجّلة التي بلغت 80,3 م.د سنة 2010 مقابل 106,1 م.د سنة 2009 و117,6 م.د سنة 2008 و127,1 م.د سنة 2007، ويخُصّ حوالي 97 % من هذه الخسائر ثلاثة مؤسســـات وهـــي اللّويد التـّونسـي (48,3-)م.د ومؤسسة التأمين التعـاوني «الإتحـاد» (23,5-)م.د ومؤسســة «قات» (20,8-) م.د.

الإرتفاع الملحوظ لإجمالي رأس المال الذي ناهز 241,4 م.د سنة 2010 مقابل 238,1 م.د سنة 2009 و165,6 م.د سنة 2008 وذلك على إثر عمليات الترفيع في رأس مال عدد من المؤسسات ومن أبرزها مؤسســة «كومـار» من 30 م.د إلى 50 م.د و«قـات» من 25 م.د إلى 35 م.د و«كـارت» من 10 م.د إلى 25 م.د و«كوتيناس» من 5 م.د إلى 20 م.د و«اللويد» من 10 م.د إلى 20 م.د وذلك فضلا عن الزيادة في في صناديق المال المشتركة لكلّ من تعاونيات التأمين الأربعة.

الأمـوال الموظفـة :

بلغت جملة الأموال الموظفة لتغطية تعهدات مؤسسات التأمين تجاه المؤمن لهم 2590,8 م.د مقابل 2291,8 م.د سنة 2009 و2048,2 م.د سنـــة 2008 و1682,9 م.د سنة 2007 أي بتطور يقدّر بنسبة 13 % مقابل على التوالي 11,9 % و21,7 % (ملحق عدد 13).

تطور الأمـوال الموظفة (م.د)

	2009	2010	نسبة التطوّر(%)
السندات	1281,3	1377,8	7,5
الأسهم	425,6	519,8	22,1
السوق النقدية والودائع لدى البنوك	318	403,3	26,8
العقارات (مباني وأراضي)	157,3	170,4	8,3
أصول أخرى	109,6	119,5	9
المجمـوع	2291,8	2590,8	13

وتجدر الاشارة الى أن التطور الحاصل في الأموال تم توظيفه أساسا في القروض الرقاعية التي بلغت 283,8 م.د سنة 2010 مقابل 205,4 م.د سنة 2009 و135,3 م.د سنة 2008 وفي شكل أسهم شركات مدرجة بالبورصة التي شهدت إرتفاعا هاما من 144,2 م.د سنة 2008 إلى 181,3 م.د سنة 2009 ثمّ إلى 226,1 م.د سنة 2010 وكذلك في شكل عقارات حيث سجّلت الأموال الموظفة فيهـا نموّا بنسبة 8,3 % وبلغت 170,4 م.د مقابل 157,3 م.د سنة 2009 و141,4 م.د سنة 2008.

كما سجّلت الأموال الموظفة في شكل حصص وأسهم في مؤسسات التوظيف الجماعي تطوّرا هـاما بنسبة 28,4 % لتبلغ 161,8 م.د مقابل 126 م.د سنة 2009 و103,7 م.د سنة 2008 وكذلك الأموال الموظفة بالسوق النقدية وفي شكل ودائع لدى المؤسسات البنكية والمالية التي بلغت 403,3 م.د سنة 2010 مقابل 318 م.د سنة 2009 و288,5 م.د سنة 2008 و208,8 م.د سنة 2007 و193,3 م.د سنـة 2006.

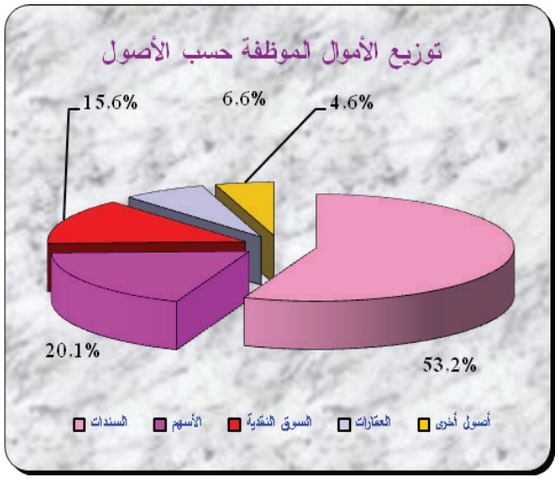

وتستأثر التوظيفات ذات المردود القار بحصة هامة بلغت 53,2 % سنة 2010 مقابل 55,9 % سنة 2009 و57,9 % سنة 2008 و55,7 % سنة 2007، تليها أسهم الشركات والتي ناهزت 20,1 % سنة 2010 مقابل 18,6 % سنة 2009 و17,4% سنة 2008.

تغطية المدخرات الفنية :

بلغت نسبة تغطية المدخرات الفنية بالأصـول طبقـا لأحكـام مجلـة التأمين نسبة 112,9% سنة 2010 مقابل 111,2 % سنة 2009 و 111,5% سنة 2008 و99,8 % سنة 2007 و93,7 % سنة 2006 و91,3% سنة 2005 و88,8 % سنة 2004 (ملحق عدد 14).

	2009	2010	نسبة التطور (%)
المدخرات الفنية	2062,2	2294,3	11,3
الأموال الموظفة	2291,8	2590,8	13
نسبة التغطية %	111,1	112,9	1,6

هامش الملاءة المالية :

يتمّ تقدير هامش الملاءة المالية لمؤسسات التأمين منذ سنة 2003 باحتساب الهامش المتوفّر لدى مؤسسات التأمين باعتبار الخسائر المؤجّلة ومقارنته بالهامش الأدنى الذي يتمّ إحتسابه حسب أصناف التأمين على الحياة (بإدماج رؤوس الأموال تحت الخطر والمدّخرات الحسابية وباعتبار نسبة الإحتفاظ) وأصناف التأمين على غير الحياة (بإدماج كلفة الحوادث وأقساط التأمين الصافية وباعتبار نسبة الإحتفاظ).

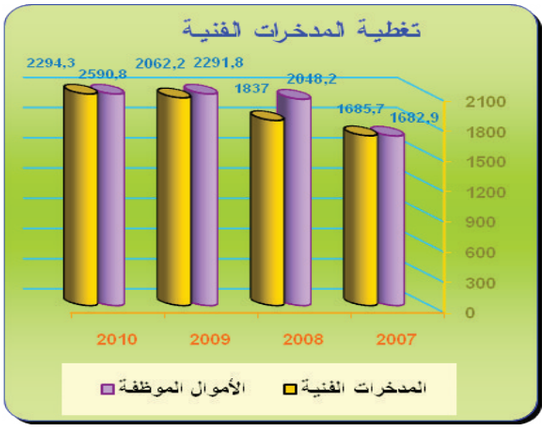

وقد بلغ هامش الملاءة المتوفّر لدى مؤسسات التّأمين666,1 م.د سنة 2010 مقابل 519,2 م.د سنة 2009 و400,4 م.د سنة 2008 و182,2 م.د سنة 2007 و127,9 م.د سنة 2006.

أمّـا هـامش المـلاءة الماليـة الأدنى، فقد بلغ 219,9 م.د مقابل 191,3 م.د سنة 2009 و181,8م.د سنة 2008 و170,2م.د سنة 2007.

وبالتالي فإنّ نسبة الهامش المتوفّر من الهامش الأدنى تناهز 302,9 % سنة 2010 مقـابل 271,4 % سنـة 2009 و220 % سنة 2008 بالنسبة لمجموع القطـاع (ملحق عدد 6-1).

مردودية الأموال الموظفة :

بلغت الإيرادات الصافية للتوظيفات 113,4 م.د سنة 2010 مقابل 96,8 م.د سنة 2009 و84,8 م.د سنة 2008 و74,6 م.د سنة 2007 مسجلة بذلك نسبة تطوّر تقدّر على التوالي بـ 17,1 % مقابل 14,1 % و13,7%. هذا وتظلّ نسبة الإيرادات شبه مستقرّة في نفس المستوى الذي بلغته من الحجم الجملي للتوظيفات منذ سنة 2005 (4,3 %).

إعـادة التـأمين

يهمّ هذا الصنف عمليات إعادة التأمين المقبولة والمسندة من قبل شركات التأمين المباشر والعمليات المقبولة والمعاد إسنادها من قبل الشركة التونسية لإعادة التأمين.

I - عمليات إعـادة التأمين لشركات التأمين المباشـر:

1- العمليات المقبولة :

سجّل حجم الأقساط المقبولة من قبل شركات التأمين المبـاشر إرتفاعـا سنة 2010 بنسبة 12,4% مقابل 54 % سنة 2009 و26 % ليعادل 10,9 م.د مقابل 9,7 م.د سنة 2009 و6,3 م.د سنة 2008 و5 م.د سنة 2007 (ملحق عـدد 23).

تطوّر أهم مؤشرات العمليات المقبولة (م.د)

	2009	2010	نسبة التطور(%)
الأقساط المقبولة	9,7	10,9	12,4
التعويضات المدفوعة	6,1	6,8	11,5
أعباء التصرف	3,1	3,6	16,1
المدخرات الفنية	14,1	18,1	28,4
النتائج الفنية	1	-0,5	-150

كما سجّلت تعويضات مؤسسات التأمين المدفوعة بعنوان هذا الفرع سنة 2010 إرتفاعا بنسبـة 11,5 % حيث بلغت 6,8 م.د مقـابل 6,1 م.د سنة 2009 و3,3 م.د سنة 2008.

وعموما، فإنّ نسق نموّ التعويضات خلال الفتـرة 2006–2010 بلغ معـدلا سنويا في حـدود 14,9 %.

وتطوّر حجم المدخرات الفنية سنة 2010 بنسبة 28,4 % مقابل 10,2 % سنـة 2009 ليبلغ 18,1 م.د مقابل14,1 م.د سنة 2009.

وسجّل هذا الفرع عجزا فنيا بلغ 0,5 م.د سنة 2010 مقابل فائض فني في حدود 1 م.د سنة 2009 و0,3 م.د سنة 2008 و0,4 م د سنـة 2007 وعجز بـ 0,6 م.د سنة 2006.

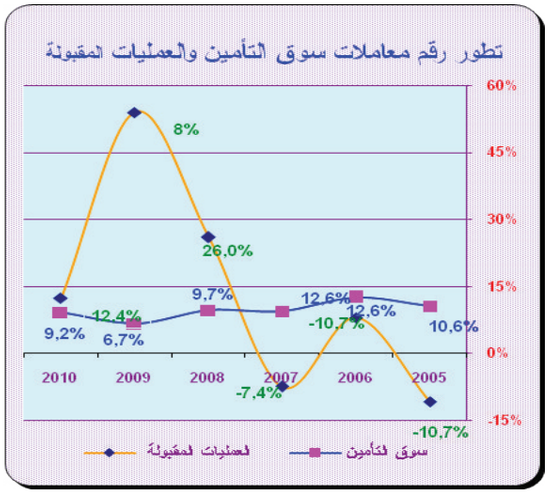

2 – العمليات المسندة :

سجّلت الأقساط المسندة والمعاد إسنادها من قبل شركات التأمين المباشر سنة 2010 نموّا بنسبة 5,8% مقابل 2,7% سنة 2009 و 11,6% سنة 2008. وقد بلغ حجم هذه الأقساط سنة 2010 214,9م.د مقابل 203,1 م.د سنة 2009 و197,8م.د سنة 2008 و177,3 م.د سنة 2007 (ملحق عدد 24).

تطوّر أهمّ مؤشرات العمليات المسندة (م.د)

	2009	2010	نسبة التطور(%)
الأقساط المسندة	203,1	214,9	5,8
نسبة الإسناد(%)	19,8	19,2	-3,1
التعويضات على كاهل معيدي التأمين	140,4	77,3	-44,9
المدخرات الفنية على كاهل معيدي التأمين	240,5	260,7	8,4
النتائج الفنية	9,61	-75,3	-545,6

وإنخفض مؤشر الأقساط المسندة من رقم المعاملات الجملي لمؤسسات التأمين لسنة 2010 إلى 19,2% مقـابل 19,8 % سنـة 2009 و20,6 % سنـة 2008. وتراجعت هذه النسبة خـلال الفتـرة 2006–2010 بمعـدل سنوي قـدره 1,8 %.

وشهد فرع تأمين النقل نسبة إسناد تصل إلى 72,9 % سنة 2010 مقابل 73,4 % سنة 2009 و68,3 % سنة 2008. كما بلغت نسبة الإسناد بالنسبة لفرع تأمين الحريق والأخطار المختلفة 57,9 % سنة 2010 مقابل 59,8 % سنة 2009 و60,4 % سنة 2008.

وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة الإسناد المرتفعة في صنف تأمين الصادرات والتي تقدر بـ 73,7 % سنة 2010 ترجع أساسا إلى الإسناد الكلي للأقساط الصادرة بعنوان المخاطر غير التجارية لصندوق ضمان مخاطر التصدير الذي تتولى التصرف فيه الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية لحساب الدّولة.

وبعد أن شهدت سنة 2009 فائضا فنيّا على مستوى العمليات المسندة من قبل شركات التأمين المباشر بلغ 16,9 م.د فإنّ سنة 2010 عرفت عجزا هاما في حدود 75,3 م.د .

II - عمليات إعادة التأمين للشركة التونسية لإعادة التأمين :

1- العمليّات المقبولة

شهدت الأقساط المقبولة من طرف الشركة التونسية لإعادة التأمين نموّا ملحوظا سنة 2010 يقدّر بـ 21,2 % مقابل 1,8 % سنة 2009 حيث ناهزت 73,7 م.د مقابل 60,8 م.د سنة 2009 و59,7 م.د سنة 2008 (ملحق عدد 23).

تطوّر أهم مؤشرات العمليات المقبولة (م.د)

	2009	2010	نسبة التطور (%)
الأقساط المقبولة	60,8	73,7	21,2
التعويضات المدفوعة	22,1	66,3	200
أعباء التصرف	15,1	17,6	16,6
المدخرات الفنية	115,9	152,8	31,8
النتائج الفنية	0,7	0,8	14,3

كما سجلت التعويضات المدفوعة إرتفاعا جد هام سنة 2010 بنسبة 200% مقابل 13,9% سنة 2009 و 16,9 % سنة 2008 و ذلك بعد إنخفاضها الملحوظ سنة 2007 بـ 60,4 % حيث بلغت 66,3م.د سنة 2010 22,1 م.د سنة 2009 مقابل 19,4 م.د سنة 2008 و 16,6م.د سنة 2007 و41,9 م.د سنة 2006 و47,5 م.د سنة 2005.

وإرتفعت المدخرات الفنية بنسبة 31,8 % حيث بلغت 152,8 م.د سنة 2010 مقابل 115,9 م.د سنة 2009 و104,2 م.د سنة 2008.

وأفرزت العمليات المقبولة فائضا بلغ 0,8 م.د سنة 2010 مقابل 0,7 م.د سنة 2009 و1,2 م.د سنة 2008 و0,8 م.د سنة 2007 و1 م.د سنة 2006 ومقابل عجز بـ 32,7 م.د سنة 2005.

2 – العمليات المعاد إسنادها :

إرتفعت الأقساط المعاد إسنادها من طرف الشركة التونسية لإعادة التأمين إلى 37,9 م.د سنة 2010 مقابل 30,6 م.د سنة 2009 و31,4 م.د سنة 2008 مسجّلة بذلك نموّا بنسبة 23,9 % (ملحق عدد 24).

تطوّر أهم مؤشرات العمليات المعاد إسنادها (م.د)

	2009	2010	نسبة التطور(%)
الأقساط المعاد إسنادها	30,6	37,9	23,9
نسبة إعادة الإسناد (%)	50,3	51,4	2,2
التعويضات على كاهل معيدي التأمين	10,4	54,8	426,9
المدخرات الفنية على كاهل معيدي التأمين	58,3	84,7	45,3
النتائج الفنية	-11,1	47,8	530,6

وبالتوازي، فقد إرتفعت نسبة إعادة الإسناد نسبيا سنة 2010 إلى 51,4 % بعد إنخفاضها المتواصل خلال السنوات 2008-2009 حيث بلغت 50,3 % سنة 2009 مقابل 52,7 % سنة 2008 و64,2 % سنة 2007.

وفي المقابل، فقد سجل نسق نموّ التعويضات على كاهل معيدي التأمين إرتفاعا هاما جدّا بنسبة 426,9 % بعد أن عرف إنخفاضا متواصلا خلال السنوات 2007-2008-2009 حيث بلغت 54,8 م.د سنة 2010 مقابل 10,4 م.د سنة 2009 و8,7 م.د سنة 2008 و7,3 م.د سنة 2007.

وسجّلت العمليات المسندة من قبل الشركة التونسية لإعادة التأمين سنة 2010 فائضا فنّيا هاما بلغ 47,8 م.د بعد عجز فني تواصل لمدة خمس سنوات متتالية حيث ناهز 32,9 م.د سنة 2005 و16,9 م.د سنة 2006 و17 م.د سنة 2007 و16,1م.د سنة 2008 و11,1 م.د سنة 2009.

نشاط مؤسسات إعادة التأمين غير المقيمة

يبلغ عدد المؤسسات غير المقيمة بسوق التأمين التونسي 3 في موفّى سنة 2010، وهي مؤسسات مرخص لها بمقتضى القانون عدد 108 لسنة 1985 المؤرخ في 6 ديسمبر 1985 والمتعلق بتشجيع مؤسسات مالية وبنكية تتعامل أساسا مع غير المقيمين.

وهذه المؤسسات هي: بيت إعادة التأمين التونسي السعودي (التي لم تعد مؤسسة خاضعة للقانون التونسي حيث تحوّلت في موفى شهر أكتوبر 2010 إلى فرع لشركة «BEST-RE LABUAN» بماليزيا) ومافري أسيستانسيا وبوبا (مكتب تمثيلي) مع الإشارة إلى أنّه تمّ في موفّى سنة 2009 غلق المكتب التمثيلي لمؤسسة « ماد ري ».

مجال النشاط في إطار القانون عدد 108 لسنة 1985

يمكن بمقتضى اتفاقية تطبيق النظام الوارد بهذا القانون بصفة جزئية أو كلية على المؤسسات التي يصادق عليها وزير المالية بعد استشارة البنك المركزي التونسي والتي تمارس إحدى الأنشطة التالية :

- تأمين المخاطر غير التي يجب تغطيتها بالبلاد التونسية طبقا للنصوص الجاري بها العمل وكذلك إعادة تأمين نفس هذه المخاطر.

- أخذ المساهمات والتصرف في محفظات الأوراق المالية.

- تمثيل المؤسسات خاصة المالية والبنكية التي يوجد مقرها الإجتماعي بالخارج شريطة أن لا ينتج عن هذا التمثيل الحصول على أية مكافأة مباشرة أو غير مباشرة وأن يقع تغطية كل المصاريف الناجمة عنه بالعملة المتأتية من الخارج.

- أي نشاط آخر ذي طابع مالي له صلة مباشرة بأنشطة المؤسسات المشار إليها بهذا القانون ...

تبرم الإتفاقية المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل بين وزير المالية والمؤسسة المعنية. ويصادق عليها بأمر.

وتختصّ هذه المؤسسات في مجال إعادة التأمين للأخطار المكتتبة في السوق التونسية والأسواق الخارجية.

وتساهم مؤسسات التأمين غير المقيمة في توفير عدة مواطن شغل مختصة حيث تشغل في نهاية سنة 2010 حوالي 68 عاملا أغلبها إنتدابات محلية.

الامتيازات التي يوفرها نظام المؤسسات غير المقيمة :

يخول القانون عدد 108 لسنة 1985 المؤرخ في 6 ديسمبر 1985 المتعلق بتشجيع مؤسسات مالية وبنكية تتعامل أساسا مع غير المقيمين عدّة إمتيازات لفائدة المؤسسات غير المقيمة تهم خاصة:

- الإعفاء التام من الضريبة على الشركات،
- توقيف الآداء على القيمة المضافة،
- إرجاع المعاليم الديوانية،
- الإعفاء من الآداءات المحلية،
- إمتيـازات تتعلق بحرية إنتداب الموظفين الأجانب،
- إمكانية إختيار نظام ضمان إجتماعي غير النظام التونسي.

مؤشرات نشاط المؤسسات غير المقيمة :

تهم هذه المؤشرات نشاط بيت إعادة التأمين التونسي السعودي وفرع «مافري أسيستانسيا» الإسباني.

وقد سجّل رقم معاملات المؤسسات غير المقيمة في نهاية سنة 2010 نموّا بنسبة 12,4% حيث ناهز 436,8 م.د مقابل 388,7 م.د سنة 2009 و337,7 م.د سنة 2008 (ملحق عدد 25).

الإمتيـــازات الممنوحة

- على المستوى الجبائي : تخضع المؤسسات غير المقيمة للضريبة على الشركات بنسبة 10 % وذلك بالنسبة إلى الأرباح المتأتية من معاملاتها مع غير المقيمين إبتداء من غرة جانفي 2008.

كما تخضع إلى دفع المعلوم على العقارات المبنية والمعاليم والآداءات الموظفة بعنوان إسداء الخدمات المباشـــرة (القـــانون عـــدد 80 لسنة 2006 المـــؤرخ في 18 ديسمبر 2006).

هذا مع الملاحظة وأنّ المؤسسات الناشطة قبل غرّة جانفي 2008 تواصل إنتفاعها بالإعفاء من المساهمة الضريبية التقديرية إلى حين إستكمال مدّة عشر سنوات من تاريخ حصولها على المصادقة.

- إعفاء من الآداء على مرتبات الأجانب مقابل مساهمة ضريبية تقديرية بـ 20 % من مجموع جرايتهم الجملية. هذا إلى جانب الإعفاء من معاليم ورسوم الدخول بالنسبة للأشياء الشخصية.

- إعفاءات على المستوى الدّيواني : مثل توقيف إستخلاص المعاليم والآداءات الموظّفة عند التّوريد وإرجاع المعاليم الديوانية بالنسبة للأشياء المستوردة التي يقع إقتناءها محليا.

- إمتيازات على مستوى نظام الصّرف : مثل الحرية المُطلقة في ميدان الصّرف بالنسبة لعمليات المؤسسة مع غير المقيمين وإنجاز دفوعاتها بواسطة حسابات أجنبية قوامها الدّينار القابل للتحويل.

- حرية الإنتداب والإنخراط بأنظمة التغطية الإجتماعية: حرّية إنتداب الموظّفين الأجانب مع إمكانية إختيار نظام ضمان إجتماعي غير النظام التونسي.